استمرت المجالس الوطنية الفلسطينية في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية في كل دوراتها العادية والاستثنائية(٢١).

وازاء حالة الضعف العربي، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وتكريس السياسات القطرية وممارسات بعض الانظمة ضد القضية الفلسطينية، وتراجع القضية ذاتها من قضية العرب الاولى الى احدى أهمّ الاهتمامات، وشيوع توجّهات وسياسات الحلول المنفردة، واجتهادات الانظمة الفردية لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، مثلما حدث في توقيع الرئيس المصري السابق، أنور السادات، لاتفاقيتي كامب ديفيد، والصلح مع اسرائيل في العام ١٩٧٩، ولتوجهات الحكومة الاردنية في هذا الصدد؛ ازاء ذلك، تحرّكت منظمة التحرير الفلسطينية الى البحث في السبل الكفيلة بتصحيح معادلة الصراع، من خلال البحث في المعادل الموضوعي لقوة العدو وسطوته خارج النظام الرسمي العربي، أي اعتماداً على الذات، على الرغم من ادراك ضعف ومحدودية الامكانات الفلسطينية، وذلك على ثلاثة محاور(٢٢):

الاول: دعم الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز تواجدها، عربياً ودولياً، وتنمية روابط الانتماء والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني. حتى حلّت الذات الفلسطينية محل «نحن العرب»، أو صارت سابقة عليها في الاهمية، وبالتالي في أسلوب التعامل.

الثاني: المبادرة بفتح قنوات الحوار مع «القوى اليهودية المعادية للصهيونية» لتوظّفها ورقة ضغط على الحكومة الاسرائيلية، من جهة، ومحاولة لاضعاف معسكر الخصم، من جهة أخرى. وفي ذلك طرح الشعار ـ الهدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» و«الدولة الديمقراطية الفلسطينية» بعد أزمة الاردن في العام ١٩٧٠، وازاء عدم وجود حماس لنصرة القضية الفلسطينية؛ كما ان دعوة الاتصال بالقوى اليهودية الديمقراطية المنادية بالسلام أدرجت بنداً مستقلاً في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٧٧.

الثالث: محاولات التغيير المستمرة في ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني بشأن تحرير كامل التراب الفلسطيني واعتبار الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. فقد اتجهت دورات المجالس الوطنية الفلسطينية، في مقرراتها المتتابعة، بدءاً من العام ١٩٧١، الى القول بمرحلية الكفاح؛ ومن ثمّ بدأ التحدث عن الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني يتراجع؛ وعقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أعلن عن شعار «السلطة الوطنية على أي شبر يتمّ تحريره»، مع ان ما كان مطروحاً على الساحة الرسمية العربية هو مناخ التسوية السلمية، وليس التحرير.

وتحوّل الحديث، بعد ذلك، الى النص على حقوق الشعب الفلسطيني «بما فيها» حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، دون تحديد ما اذا كانت هذه الدولة تشمل كل فلسطين، أو جزءاً منها، وما اذا كان هدفاً استراتيجياً، أم تكتيكياً. ومع مؤتمري عمّان والجزائر الاخيرين، أُسقطت كلمة «بما فيها» عند التحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني، وصارت تحدد، حصراً، في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بما يعني التطابق مع الحقوق التي نصّت عليها قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة حول الموضوع.

وفي هذا الاطار، جاءت مقررات الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، حيث ورد في بعض التصريحات حديث حول ان ما ورد في